الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الاجنبي ١٩٢٢ ــ ١٩٣٩

كين ميركورد

كانت فلسطين عام ١٩٢٢ بلدا زراعيا صغيرا ذا موارد طبيعية قليلة وصناعة ضئيلة . اذ يقول التقرير القنصلي الامريكي لعام ١٩٢٢ « لم يكن التطور الصناعي على طريق الصناعة التحويلية المحضة امرا عمليا بالنسبة لفلسطين دون اكتشاف موارد معدنية محلية مبشرة، ولم تكن هنالك ضمانة على ان شيئا كذلك سيحدث »(١).وعلى الرغم من ذلك ، فبعد سبعة عشر عاما كانت الصناعة اليهودية في فلسطين تنتج كل شيء من اسمنت البورتلاند الى الاسنان الاصطناعية . كذلك كان الانتاج الصناعي قد قفز من ١،٠٠٠،٠٠٠ جنيه فلسطيني عام ١٩٢٢ الى ١٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٣ . وبدا لكثير من المراقبين كأن معجزة عصر حديث قد حدثت في الارض المقدسة . كما اعلن الصهيونيون في فلسطين وفي الغرب بابتهاج « أن ما انفق من الجهد وراس المال قد تكلل بالنجاح وان فلسطين قد غدت مركزا صناعيا تنفذ منتجاتها ليس للبلدان المجاورة فحسب بل ايضا الى اماكن بعيدة مثل افريقيا الجنوبية »(٢). الا ان المراقبين لم يكونوا جميعا على مثل ذلك الابتهاج . فقد كانت «المعجزة» بالنسبة للبعض مجرد «سراب» . فقد كان هؤلاء يشيرون الى ما تدفق على البلاد من راس مال بلغ ١٢٦،٠٠٠،٠٠٠ جنيه بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٣٩ ويدعون ان اقتصاد البلاد لن يقوى على البقاء حينما يتوقف هذا الدفق . وقد حذر اقتصادي امريكي آنذاك من « ان هذه البحبوحة الظاهرة ما هي الا تفاقم مؤقت او تضخم مصطنع لا يستند الى اسس اقتصادية سليمة . اني لا ارى لهذا البلد سوى مصير اسود حقيقي وانهيار اقتصادي مريع »(٣). وتضارب الآراء هذا يثير السؤال عما اذا كان التوسع الصناعي اليهودي في فلسطين قادرا على الحياة دون الاعتماد على راس المال الاجنبي .

يجب اولا التمييز بين « الصناعة اليهودية في فلسطين » و « الصناعة الفلسطينية » ، اذ كان في الواقع اقتصادان في فلسطين خلال الانتداب ، يتقاسمان ارضا مشتركة ولكن تقررهما قوى مختلفة واحيانا متنازعة . فالاقتصاد اليهودي ، الذي تولد عن رغبة الصهيونيين في اوروبا وامريكا في اقامة وطن قومي يهودي في فلسطين ، قد تميز بفيض متواصل من المهاجرين ورؤوس الاموال . والى جانبه كأن يقوم الاقتصاد العربي وهو اقتصاد زراعي في معظمه ويتسم بنمو سكان طبيعي سريع وتراكم بطيء في راس المال واليد العاملة الماهرة . وكان ثمة بين هذين الاقتصادين حد أدنى من التبادل . وكانت القوى التي تفرقهما سياسية اكثر منها اقتصادية . اذ وضع الصهيونيون ضغوطا قانونية وغير قانونية على المستعمرين اليهود لابتياع المصنوعات اليهودية وتشغيل العمال اليهود فقط ، بينما نادى القادة العرب بمقاطعة المنتوجات اليهودية واربابب العمل اليهود . وكان الفريقان ناجحين الى حد بعيد . ففيما عدا تبادل شيء من ناتج الزراعة العربي مقابل المصنوعات اليهودية ، وبعض راس المال اليهودي مقابل الارض